الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-06

الشروق

هيئة شرفي تلغي شرط الصيغة التنفيذية

إدماج فوري للمترشحين المرفوضين الذين أنصفهم القضاء

تراجعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في ظرف 24 ساعة فقط عن قرارها الذي ينص بضرورة تقديم الصيغة التنفيذية للأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، بالنسبة للمترشحين المرفوضة ملفاتهم من طرف السلطة والمقبولين من طرف الجهات القضائية، حيث اكتفت فقط بتقديم منطوق الأحكام المنصفة لهم لدى هيئة سلطة الانتخابات لإعادة إدماجهم من جديد في قوائم الترشيحات للانتخابات المحلية.

وأبرقت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات برقية مستعجلة لمختلف تنسيقياتها الولائية تحمل رقم 716 بتاريخ 4 نوفمبر، متعلقة باستكمال قوائم الترشيحات وتمكين المترشحين من القيام بالحملة الانتخابية، حيث جاء فيها أنه في إطار التحضير لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية، وتبعا للتعليمة المؤرخة في 2 نوفمبر 2021، ويهدف تمكين المترشحين من القيام بالحملة الانتخابية التي انطلقت هذا الخميس 4 نوفمبر، بما فيها المهرجانات وحصص التعبير المباشر في وسائل الإعلام المختلفة، فإنه يتعين على التنسيقيات الولائية لسلطة الانتخابات بصفة عاجلة التطبيق الفوري للأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، والاكتفاء بتقديم المترشحين المعنيين بنسخة عادية من تلك الأحكام والقرارات أو منطوقها المتعلقة بإعادة إدماجهم في قوائم الترشيحات دون طلب الصيغة التنفيذية لها، إضافة إلى ضرورة إدخال المعطيات المتعلقة بجميع الترشيحات في المنصة الإلكترونية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كأقصى تقدير يوم الخميس 4 نوفمبر 2021 على الساعة الثامنة مساء.

تجدر الإشارة إلى أن عديد المترشحين الذين كانت السلطة الوطنية للانتخابات قد رفضت ملفاتهم بمختلف الولايات لاسيما تحت طائلة مواد القانون العضوي المرتبطة بمحاربة المال الفاسد والتأثير على الانتخابات وغيرها من الأسباب، قد اصطدموا بعد تحصلهم على قبول طعونهم من المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، برفض إعادة إدماجهم بسبب غياب الصيغة التنفيذية لتلك الأحكام، وهو الشرط الذي كان قد أكده رئيس السلطة الوطنية للانتخابات محمد شرفي خلال زيارته لولاية البويرة الأربعاء الفارط، أين شدد على ضرورة اقتران الأحكام والقرارات القضائية المتعلقة بقبول طعون المترشحين المرفوضين، بصيغتها التنفيذية باعتبارها السند التنفيذي الوحيد لتطبيقها وإعادة إدماجهم من جديد في قوائم الترشيحات.

ودفع هذا الوضع المتأزم بممثلي عدة تشكيلات حزبية بالبويرة في نفس اليوم على غرار الأفلان والأرندي وجبهة المستقبل، إلى الاجتماع فيما بينها واتخاذ قرار موحد ورد عبر بيان أمضته ووزعته على وسائل الإعلام، حيث قررت مقاطعة بداية الحملة الانتخابية مع تعليق جميع الأنشطة المبرمجة إذا استمر الوضع الغامض على ما هو عليه، كما هددت باتخاذ إجراءات وموقف وصفته بالواضح والمسؤول من أجل المحافظة على العملية الانتخابية وهيبة مؤسسات الدولة كما قالت، لتتراجع السلطة الوطنية للانتخابات عن قرارها في ظرف 24 ساعة وتسمح بالاستغناء عن الصيغة التنفيذية للأحكام وقبول منطوقها فقط، الأمر الذي سمح بانفراج الأزمة وإعادة إدماج هؤلاء المترشحين من جديد في العملية الانتخابية.

■ أحسن حراش

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

أمر بإدماج مرشحين مقصين في سباق المحليات

شرفي يستسلم لقرارات مجلس الدولة

● عاد مرشحون للانتخابات المحلية إلى السباق بقرار من رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، بعد أيام من المماطلة في تنفيذ أحكام مجلس الدولة، فيما لا تزال بعض الوضعيات عالقة.

وأصدر شرفي، بالتزامن مع اختتام أغلب نشاطات اليوم الأول من الحملة الانتخابية، التي انطلقت الخميس، تعليمة إلى منسقي السلطة الولائيين تقضي بـ "التطبيق الفوري للأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، والاكتفاء بتقديم المعنيين نسخة عادية من الأحكام أو القرارات أو المنطوق، والمتعلقة بإعادة إدماج المترشحين في قوائم الترشيحات"، متراجعا عن شرط حيازة الصيغة التنفيذية الذي عجز المرشحون المعاد الاعتبار لهم عن الوفاء به بسبب الملفات والشكاوى أمام مجلس الدولة في وقت قصير.

وطلب شرفي في التعليمة "إدخال المعطيات المتعلقة بجميع الترشيحات في المنصة الإلكترونية كأقصى تقدير عند الساعة الثامنة ليلا من يوم 4 نوفمبر". وختم شرفي برقيته بتأكيد أنه يولي أهمية بالغة لهذا الموضوع، أي إدماج المرشحين المعاد الاعتبار لهم من قبل مجلس الدولة في السباق.

ومن المستفيدين من القرار 8 مرشحين في ولاية سطيف، منهم 5 بلديات، أحدهم رئيس المجلس الشعبي البلدي للعلمة، وفق ما استفيد من مصادر برلمانية. وبموجب القرار أيضا استرجع مرشحون في أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي بباتنة وهران مثلا مواقعهم، كما عادت حمس للتنافس على مقاعد في ولاية مستغانم بعدما كانت قائمة لها مهددة بالغياب.

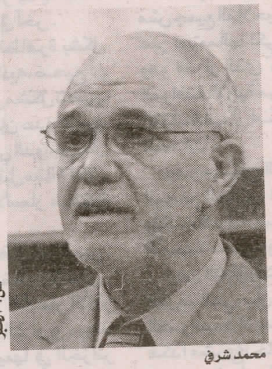
محمد شرفي

● أكد رئيس حركة البناء الوطني بن قرينة عبد القادر أن "الانتخابات المحلية ليست نزيهة ولا شفافة ما دامت السلطة لم تحل المجالس البلدية والولائية قبل الموعد الانتخابي"، مضيفا خلال تنشيطه لأول تجمع شعبي بمدينة مستغانم أول أمس أن "السباق الانتخابي غير متكافئ ما دامت هناك أحزاب استغلت منتخبيها في تزوير الاستمارات".

وصرح عبد القادر بن قرينة أن حركته "عانت من الظلم والحقرة

وجاء إذعان سلطة الانتخابات لقرارات مجلس الدولة بعد أيام من المماطلة والممانعة في تنفيذ أحكام المجلس، بشكل طرح تساؤلات عن التحول في سلوك سلطة الانتخابات إلى درجة تحديها سلطة قضائية عليا.

وأثار موقف السلطة ورفض تطبيق الأحكام والتحفظ على مشاركة مرشحين برأهم القضاء، بحكم وقوعهم تحت طائلة الموانع المحددة في المطة السادسة من المادة 184 من قانون الانتخابات، انتقادات من أحزاب بما فيها أحزاب الموالاة، حيث سجل حزب سياسي في شكوى له إلى رئيس سلطة الانتخابات، اطلعت "الخبر" عليها، أن رفض تطبيق قرارات نهائية صادرة عن مجلس الدولة "يعتبر مساسا باستقلالية القضاء وبمبدأ الفصل بين السلطات، ومعارضة لتوجيهات والتزامات رئيس الجمهورية".

ومقابل العودة والانسجام مع الأحكام القانونية والخضوع لقرارات القضاء، تركت قرارات أخرى للسلطة جراحا نفسية يصعب جبرها في نفوس وسمعة مئات المرشحين، خصوصا المنتخبين السابقين الذين تم الاستناد إلى شبهة المال السياسي لتبرير حرمانهم من خوض السباق. واستُفيد من مصادر نيابية أن برلمانيا سابقا ورئيس مجلس ولائي بولاية شرقية، رُفض ملفه بناء على شبهة المال السياسي، أصبح ملازما للمهدئات لأجل تجاوز صدمة الرفض، بعد تلطيخ سمعته وعائلته.

ف. جمال

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

بعد رفض عدد من المندوبيات قبول مترشحين رغم صدور أحكام قضائية تنصفهم

شرفي يـــأمر بالتطبيق الفوري لأحكام مجلس الدولة بإعادة مترشحين مقصيين

وجه محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تعليمة إلى كل المنسقين الولائيين للسلطة المستقلة، تعليمة بهدف استكمال قوائم المترشحين وتمكينهم من القيام بحملتهم الانتخابية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

الرئيس

الرئيس رقم 1196 / ر.ر.ا.ن / 2021

إلى السيدين والسادة المنسقين الولائيين للسلطة المستقلة

الموضوع: تابع إستكمال قوائم الترشيحات وتكميم من القيام بالحملة الانتخابية.

في إطار التحضير للانتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة ليوم 27 نوفمبر 2021، وتبعا للعملية الجارية في 02 نوفمبر 2021، ويهدف تمكين المترشحين من القيام بالحملة الانتخابية التي تختتم يوم 4 نوفمبر 2021، ، في الظاهرات والمهرجانات وحصص التعبير المباشر في وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية.

يطلب منكم ما يلي:

1- التطبيق الفوري للأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن الهيئة الإدارية وخاصة مجلس الدولة والمتعلقة بقبول المعنيين نسخة عادية من الأحكام أو القرارات أو منطوقها والمتعلقة بإعادة إدماج المترشحين في قوائم الترشيحات.

2- إدخال المعطيات (B.A.T) المتعلقة بجميع قوائم الترشيحات في المنصة الإلكترونية للسلطة المستقلة كأقصى تقدير هذا اليوم الموافق 4 نوفمبر 2021 على الساعة الثامن (20:00) مساء.

أولي أهمية خاصة لهذا الموضوع.

الرئيس

محمد شرفي

عاصم بوخاري

حيث أسدت التعليمة أوامر صارمة للتطبيق الفوري للأحكام والقرارات القضائية الصادرة من المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، والاكتفاء بتقديم المعنيين نسخة عادية من الأحكام أو القرارات أو منطوقها، والمتعلقة بإعادة إدماج المترشحين في قوائم الترشحيات، كما أمرت التعليمة بإدخال المعطيات B.A.T المتعلقة بجميع قوائم الترشحيات في المنصة الإلكترونية للسلطة المستقلة.

هذا وكانت عدد من المندوبيات قد رفضت إعادة إدماج عدد كبير من المترشحين الذين تحصلوا على أحكام قضائية، سواء من المحاكم الإدارية أو مجلس الدولة، لإعادة إدماجهم ضمن قوائم المترشحين تحت أسباب عدة، على غرار عدم حصولهم على الصيغة التنفيذية بالرغم من حصولهم على أحكام ومنطقوها لصالحهم، ليتدخل رئيس السلطة المستقلة وينهي هذا الجدل القائم.

الشعب

محلية
27 نوفمبر

ضعف تواجد المترشحين في المساحات الإشهارية

عرفت القوائم الانتخابية الخاصة بالمترشحين للانتخابات المحلية، المقررة في 27 نوفمبر الجاري، حضورا "محتشما" في المساحات الإشهارية المخصّصة لها، في الأيام الأولى من الحملة الانتخابية، في وقت علل فيه عدد من منشطي الحملة هذا الوضع بـ"تأخر" في اعتماد بعض القوائم الانتخابية.

في جولة عبر عدد من شوارع وبلديات الجزائر العاصمة، بدت المساحات الإشهارية المخصّصة لتعريف الهيئة الناخبة بقوائم المترشحين لاستحقاق تجديد المجالس الشعبية والولائية، المقرر في 27 نوفمبر الجاري، فارغة بشكل "شبه كلي"، مقابل حضور "لافت للانتباه" للافتة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تدعو وتحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة.

فمن قلب بلدية باب الواد وأحيائها الشعبية وصولا إلى ساحة كيتاني، أين تمّ نصب اللافتات الإشهارية المخصّصة لعرض أسماء المرشحين للاستحقاق المقبل، غابت بشكل نهائي القوائم المعنية بهذا الموعد. وذات الأمر تمت معاينته على مستوى بلدية القصبة، وصولا إلى ساحة الشهداء، حيث بدت اللافتات "بدون روح" بمحاذاة الجامع الكبير، مرورا بتلك التي تمّ نصبها بمحاذاة ميناء الجزائر وصولا إلى اللافتات المتواجدة بمحاذاة حديقة صوفيا.

ويتكرر نفس المشهد بالفضاءات العمومية لبلدية سيدي محمد، حيث لم "تحمل" أيّ صور للراغبين في الوصول إلى المجلس الشعبي البلدي أو الولائي، فيما تظهر تلك اللافتات جلية بوسط ساحة أول ماي، بمحاذاة مستشفى مصطفى باشا وهي"خاوية" من أيّ قائمة انتخابية، على غرار ما لوحظ بتلك المتواجدة بشارع حسيبة بن بوعلي وبساحة حرية الصحافة.

وببلديتي محمد بلوزداد وحسين داي، لم يختلف الوضع. فاللافتات موجودة والقوائم غائبة، والمواطنون" يمرون مرور الكرام" أمام تلك الفضاءات التي يفترض أن تعرفهم بأسماء المترشحين للمجالس الشعبية البلدية والولائية، لعهدة تستمر خمس سنوات.

الدعائم المخصصة للقوائم الانتخابية والتي يختلف تعدادها من بلدية لأخرى، بدت ببلديات المدنية وبئر مراد رايس والأبيار وبن عكنون وأولاد فايت وصولا إلى بئر التوتة وأولاد شبل غرب العاصمة، متشابهة في تفصيل واحد : "غياب كلي" للقوائم الانتخابية الحزبية أو المترشحين الأحرار.

وبرزت الدعائم المتواجدة على مستوى بلدية حيدرة "كاستثناء وحيد" لاحظته وكالة الأنباء الجزائرية، بعد أن أدّت الغرض من تنصيبها. ولتفسير سبب غياب الملصقات الانتخابية عن الفضاءات المخصّصة لها، على مستوى بلديات الجزائر العاصمة، قال عبد الوهاب قلعي، مدير الحملة الانتخابية لحزب حركة البناء الوطني، أنّ الأمر" تنظيمي بحت" ويخصّ أساسا "التأخر الحاصل من قبل السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات في تقديم الاعتماد الرسمي لبعض القوائم"، مضيفا أنه وفيما يخص الحركة،" الأمر لا يقتصر على العاصمة (التي ترشحت بها الحركة من خلال 26 قائمة بلدية إلى جانب قائمة للمجلس الولائي)، بل بالعديد من ولايات الوطن".

واعتبر المتحدّث " تأخر اعتماد القوائم الولائية، بعد أن فصلت فيها المحاكم الإدارية، شكلا من أشكال الممارسات المؤسفة التي كنا نعتقد أنها انتهت"، مبرزا أنّ "بعض القوائم التي تمّ اعتمادها لا زالت قيد الطبع، وسيتم توزيعها فور انتهاء العملية".

من جهته، أكد لعرابي الصافي، ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي، أنّ مشكل الضغط الحاصل حاليا على مختلف المطابع، ساهم فعلا في تأخر الحصول على الملصقات الخاصة بقوائم مترشحي الحزب"، مضيفا أنّ الأمر لا يخص فقط المطابع بل أيضا "مشكل تأخر الحصول على اعتماد القوائم الانتخابية من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وترسيمها، مع استمرار عملية استخلاف بعض الأسماء التي تمّ إسقاطها من ذات القوائم".

وذكر المتحدث أنّه من "المتوقع أن يمر الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية التي انطلقت يوم الخميس لتدوم 21 يوما، دون أن يتم فعلا الاعتماد على الملصقات الإشهارية للقوائم الانتخابية الحزبية، بالنظر إلى الأسباب المشار إليها".

مندوبية السلطة المستقلة للإنتخابات

18 موقعا لتنشيط الحملة بورقلة

حدد 18 موقعا بولاية ورقلة لتنشيط الحملة الانتخابية الخاصة بانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية، المقررة يوم 27 نوفمبر الجاري، كما أفادت مندوبية السلطة الوطنية المستقلة.

وفرت كافة الظروف المادية منها والبشرية لضمان السير الحسن لهذا الحدث السياسي، من بينها تحديد 18 موقعا ما بين قاعات بمختلف المؤسسات الثقافية والشبانية وملاعب رياضية لاحتضان اللقاءات والتجمعات الإنتخابية المبرمجة في إطار هذه الحملة، مثلما أوضح المندوب الولائي للسلطة، علي شمسة.

كما جرى وضع عدد كاف من اللوحات الإشهارية في متناول الأحزاب السياسية المشاركة في هذا الموعد الإنتخابي، والتي تم تثبيتها عبر مختلف الأماكن والساحات العمومية للبلديات الثمانية التي تتشكل منها ولاية ورقلة، وفق ذات المصدر.

وتم الحرص على أن تتوفر أماكن تنشيط التجمعات الشعبية على كافة الشروط والتجهيزات الضرورية، إلى جانب حثّ منشطي الحملة على الإمتثال لقواعد البرتوكول الصحي الخاص بالوقاية من تفشي فيروس كورونا، إستنادا إلى نفس المسؤول.

وقد اعتمدت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات بورقلة كافة قوائم المترشحين التي أودعتها التشكيلات السياسية التي قررت خوض غمار المحليات القادمة، والتي تتمثل في كل من التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحزب جبهة التحرير الوطني وحزب الكرامة وحركة البناء الوطني وجبهة المستقبل، كما أشير إليه.

ويتعلق الأمر بـ 38 قائمة حزبية في المجالس الشعبية البلدية (144 مقعدا) وست (6) قوائم في المجلس الشعبي الولائي (39 مقعدا)، بما مجموعه 1.096 مترشحا من كلا الجنسين، كما أوضح السيّد شمسة.

وأشار ذات المسؤول بالمناسبة إلى أنّ المندوبية كانت قد رفضت ضمن القوائم المذكورة ملفات ترشح 21 شخصا بعدما تبيّن عدم استيفائها للشروط اللازمة التي تسمح لأصحابها بالترشح للإنتخابات المحلية.

وأسفرت عملية الطعون التي رفعت إلى مجلس الدولة من طرف هؤلاء الأشخاص الذين رفضت ملفات ترشحهم على إعادة قبول ملفات ترشح خمسة منهم، حسب شمسة.

..و45 فضاء بتبسة

تمّ تخصيص 45 فضاء لتنشيط الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر الجاري بولاية تبسة، حسبما أفاد به المكلف بالإعلام بالمندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، رشيد جلاب.

وأوضح ذات المصدر لوكالة الأنباء الجزائرية، أنّ هذه الفضاءات تتوزع عبر بلديات الولاية وتتمثل في قاعات اجتماعات وقاعات سينما وقاعات متعددة الرياضات، إضافة إلى ساحات عمومية سيجتمع فيها المرشحون مع المواطنين للتعريف ببرامجهم الانتخابية.

كما تمّ، في سياق متصل، تخصيص 418 فضاء لنشر القوائم المشاركة في هذا الاستحقاق الانتخابي، حسبما ذكره ذات المسؤول، مشيرا إلى أنه تمّ التنسيق مع عدة قطاعات ذات الصلة لضمان السير الحسن لهذه الانتخابات، خاصّة ما تعلق بالاحترام الصارم للبروتوكول الصحي لمنع تفشي وانتشار فيروس كورونا.

وتخوض 99 قائمة حزبية غمار الانتخابات المحلية، المقررة في 27 نوفمبر الجاري بولاية تبسة، بالإضافة إلى قائمة واحدة حرة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية، وذلك بإجمالي 1952 مرشحا للظفر بـ 532 مقعدا، حسبما تمّت الإشارة إليه.

كما يتنافس 294 مرشحا على 43 مقعدا بالمجلس الشعبي الولائي، موزعين على 6 قوائم حزبية وقائمة حرة واحدة، حسبما خلص إليه ذات المتحدّث.

تمويل الحملة و شروطها على ضوء قانون الانتخابات

تحدد أحكام القانون المتعلق بالانتخابات سير، مدة وتمويل الحملة الانتخابية لمختلف الاستحقاقات بما فيها تلك المتعلقة بالمجالس الشعبية البلدية والولائية، المفتتحة أول أمس الخميس، تحسبا لموعد 27 نوفمبر الجاري. وحسب الأمر 21-01 الصادر بتاريخ 10 مارس 2021، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات فإن الحملة الانتخابية «تفتح قبل 23 يوما من تاريخ الاقتراع و تنتهي قبل ثلاثة أيام من تاريخ الاقتراع»، مثلما ورد في المادة 73. كما ينص ذات القانون على أنه «لا يمكن لأي كان مهما كانت الوسيلة وبأي شكل كان أن يقوم بالحملة خارج الفترة المنصوص عليها في المادة 73 «، مشددا بهذا الخصوص على منع استخدام المترشحين أو الأشخاص المشاركين في الحملة، لـ «خطاب الكراهية وكل أشكال التمييز»، وذلك تماشيا مع ما تضمنه دستور 2020 الذي شدد في ديباجته على «نبذ الفتنة والعنف والتطرف وخطابات الكراهية وكل أشكال التمييز». وفي هذا الإطار فإنه يتعين على كل مترشح أن «يمتنع عن أي حركة أو موقف أو عمل أو سلوك عنيف غير مشروع أو مهين أو شائن أو غير قانوني أو لا أخلاقي، وأن يسهر على حسن سير الحملة الانتخابية»، كما «يحضر الاستعمال السيء لرموز الدولة»،حسبما تضمنته المادة 85. وبخصوص سير العملية، فتنص المادة 77 من ذات القانون أن كل مترشح للانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية يستفيد «بشكل منصف من الوصول إلى وسائل الإعلام السمعية والبصرية المرخص لها بالممارسة طبقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول»، على أن تكون هذه الحصص «متساوية بين كل المترشحين للانتخابات التشريعية و المحلية، تبعا لعدد قوائم المترشحين الذين يرشحهم حزب سياسي أو مجموعة أحزاب سياسية». وفي ذات السياق فإن قوائم المترشحين الاحرار لهذا الموعد «المتكتلة بمبادرة منهم» تستفيد بدورها من نفس الترتيبات الواردة في هذه المادة و حسب الشروط نفسها. وبخصوص دور ومسؤولية الاعلام في تغطية مجريات الحملة فتؤكد المادة 78 على أنه «يتعين على كل وسائل الاعلام السمعية والبصرية المرخص لها بالممارسة طبقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول، المشاركة في تغطية الحملة الانتخابية وضمان التوزيع المنصف للحيز الزمني لاستعمال وسائل الاعلام من طرف المترشحين». ومن أجل ضمان السريان القانوني والأخلاقي للحملة الانتخابية، فإن القانون في مادتيه 80 و 84 «يمنع أي طريقة إشهارية أو تجارية لغرض الدعاية الانتخابية»، ويمنع أيضا «نشر وبث سبر الآراء واستطلاع نوايا الناخبين قبل 72 ساعة من تاريخ الاقتراع على التراب الوطني و5 أيام قبل تاريخ الاقتراع بالنسبة للجالية الوطنية المقيمة بالخارج». كما يحضر القانون «استعمال أماكن العبادة والمؤسسات والإدارات العمومية ومؤسسات التربية والتعليم والتكوين، مهما كان نوعها أو انتماؤها لأغراض الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال». وبخصوص تمويل الحملة الانتخابية، فتنص المادة 88 من قانون الانتخابات أنه «يحظر على كل مترشح لأي انتخابات وطنية أو محلية أن يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة، هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى، مهما كان شكلها، من أي دولة أجنبية أو أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية». وكانت عملية القرعة الخاصة بتوزيع الحيز الزمني للتعبير المباشر عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية قد تمت الأحد الفارط بحضور ممثلي الأحزاب والقوائم المستقلة، حيث تم تخصيص خمس فقرات يومية عبر 6 قنوات للتلفزيون العمومي و 5 قنوات للإذاعة الوطنية و هذا للمرة الأولى، مع تحديد 3 دقائق لكل تدخل. للإشارة، فإن تعداد الهيئة الناخبة قد بلغ بعد المراجعة الأخيرة التي تمت تحسبا لهذا الموعد، 23.717.479 ناخب سيؤدون واجبهم الانتخابي لاختيار أعضاء المجلس الشعبي البلدي و الولائي، لعهدة مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت «تفضيلي دون مزج»، مثلما نص عليه قانون الانتخابات. وكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد كشفت، بحر هذا الأسبوع، على لسان رئيسها، محمد شرفي، عن آخر الأرقام الخاصة بهذا الحدث الانتخابي، والتي تفيد إلى سحب «1.158 ملف ترشح للمجالس الشعبية الولائية، منها 877 ملفا لفائدة 48 حزبا معتمدا و281 ملفا لفائدة قوائم مستقلة»، في حين تم إحصاء «22.325 ملف ترشح» للمجلس الشعبية البلدية. كما أفاد المسؤول الأول عن السلطة بأنه كان قد تم سحب «13.698.013 استمارة فردية للاكتتاب خاصة بالمجالس البلدية والمجالس الولائية، في حين تم إيداع 1.100.634 ملفا للمجالس الولائية، حازت 66 بالمائة منها على القبول.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Elections locales du 27 novembre

Début «timide» de la campagne électorale

Les listes électorales propres aux candidats aux élections locales, prévues le 27 novembre, ont connu une présence «timide», ce jeudi, dans les espaces d'affichage qui leur sont consacrés, au 1e jour de la campagne électorale, au moment où un nombre d'animateurs de la campagne imputent cette situation à «un retard» dans l'approbation de certaines listes électorales.

Dans une tournée à travers un nombre de rues et de communes d'Alger, les espaces d'affichage consacrés à faire connaitre au corps électoral, les listes des candidats à l'échéance du renouvellement des assemblées populaires (APC) et de wilaya (APW), prévue le 27 novembre courant, sont «quasi vides», contre une présence «notable» d'une affiche de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), qui exhorte les citoyens à participer aux prochaines élections locales.

Du cœur de la commune de Bab El Oued et de ses quartiers populaires, en arrivant à la place d'El Kettani où les panneaux d'affichage consacrées à des noms des candidats pour la prochaine échéance ont été installés, les listes concernées par ce rendez-vous sont quasiment absentes.

Même constat au niveau de la commune de la Casbah, en arrivant à la Place des martyrs, les affiches paraissent «sans âme» à proximité de la Grande mosquée, en passant par celles ayant été installées à proximité du port d'Alger, jusqu'aux affiches se trouvant à proximité du jardin Sofia.

La même scène se répète dans les espaces publics de la commune de Sidi M'hamed qui ne «porte» aucune photo de ceux désirant parvenir à l'APC ou l'APW, tandis que ces affiches paraissent au milieu de la place du 1e Mai, à proximité de l'hôpital Mustapha Pacha «vides» de toute liste électorale,

A l'instar de ce qui a été constaté pour les affiches se trouvant à la Rue Hassiba Ben Bouali et à la Place de la presse. Le constat est le même à Belouizdad et Hussein Dey où les panneaux sont vides et les citoyens, indifférents, passent devant les espaces censés les attirer et leur faire découvrir les candidats au futur mandat de cinq années.

Une seule caractéristique marquent les supports réservés aux listes électorales au sein des communes d'El Madania, Bir Mourad Raïs, El Biar, Ben Aknoun et Ouled Fayet, ou encore à Birtouta et Ouled Chbel à l'ouest de la capitale, «une absence totale» des listes aussi bien partisanes que des indépendants.

La commune de Hydra fait, en revanche, l'exception en ce premier jour de la campagne électorale, a constaté l'APS de visu. Pour le directeur de la campagne électorale du Mouvement El Bina, Abdelouahab Kali, l'absence d'affiches «est une affaire d'organisation», motivée par le retard accusé par l'ANIE dans l'acceptation de quelques listes. L'affaire ne concerne pas uniquement la capitale, où le Mouvement propose 26 listes APC et une liste APW, mais plusieurs wilayas du pays, a-t-il expliqué.

«La validation en retard des listes de wilayas, après l'aval des tribunaux administratifs, est une des anciennes pratiques que nous croyions révolues», a soutenu M. Guelaï, faisant savoir que «certaines listes acceptées sont en phase d'impression, et seront distribuées une fois l'impression parachevée».

Pour sa part, M. Larabi El Safi, représentant du Parti du Rassemblement National Démocratique (RND), a affirmé que le problème de pression qui s'exerce actuellement sur les différentes imprimeries a effectivement contribué au retard accusé dans l'obtention des affiches pour les listes de candidats du parti, ajoutant que la question n'est pas seulement liée aux imprimeries, mais aussi «au problème du retard dans l'obtention de l'accréditation des listes électorales de la part de l'ANIE et leur officialisation, tout en poursuivant le remplacement de certains noms qui ont été radiés des mêmes listes».

L'orateur a rappelé qu'»il est prévu que la première semaine de la campagne électorale, lancée aujourd'hui, et qui dure 21 jours, passe sans réellement compter sur les affiches publicitaires des listes électorales du parti, compte tenu des raisons susmentionnées».

«75 % des décisions de rejets de candidatures prises par l'ANIE ont été validées et approuvées par le Conseil d'Etat, tandis que 25 % de décisions de rejets ont fait l'objet d'annulation par les instances judiciaires», avait révélé mercredi à Bouira, le président de l'ANIE, Mohamed Charfi.

Pour les 25 % des rejets annulés par la justice, l'ANIE revoit ces décisions sur la base de grosses de jugements en vue de réhabiliter les candidatures concernées, a signalé M. Charfi, qui a saisi cette occasion pour réaffirmer l'engagement de son instance à «lutter contre la fraude électorale et l'argent sale».

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ÉLECTIONS LOCALES

CAMPAGNE ÉLECTORALE

Les candidats dans l'arène

C'EST PARTI. La campagne électorale des locales prévues pour le 27 novembre prochain a été entamée jeudi dernier et les candidats indépendants et partisans sont allés à la rencontre de leur cible : le citoyen.

Ils ont pris leur bâton de pèlerin pour mobiliser les troupes autour de leurs programmes respectifs susceptibles de leur garantir le «sésame», qui les hissera à la tête des nouvelles assemblées élues. Conformément à des feuilles de route préétablies pour réussir cette étape cruciale du scrutin, les concurrents se sont mis dans l'arène et ont commencé leurs plans de «charme», en menant pour certains des meetings et des rassemblements, et pour d'autres des sorties de proximité dans différentes régions du pays. L'enjeu mérite l'effort. Il s'agit de présider aux destinées des communes et des assemblées de wilaya. Qui dit campagne, dit mode d'emploi. Les candidats ont élaboré des programmes journaliers afin d'exploiter pleinement ces 21 jours qui s'offrent à eux. Le FLN a préféré commencer son périple par des meetings que son secrétaire général, Abou El Fadhl Baâdji, a animés jeudi dernier et hier à Tissemsilt, Tiaret et Laghouat. Ce dernier a affirmé que sa formation s'est définitivement orientée vers des objectifs qui répondent surtout aux attentes de la jeunesse. Il cite l'importance de promouvoir le développement local, car c'est de là, dit-il, que commence le changement véritable. Il affirme que les jeunes ont besoin de s'inscrire dans la dynamique des investissements économiques. Le but étant de impliquant la multiplication des efforts. Il a profité de l'occasion pour rappeler son soutien à la révision du code communal, un texte qui doit prioriser le développement des collectivités locales laissées pour compte jusqu'à maintenant. Abdelkader Bengrina, président du Mouvement El Bina, est descendu lui aussi sur le terrain où il a évoqué à Mostaganem et El Bayadh les motivations de la participation de son parti à ces locales. Il pense que l'Algérie a prouvé sa réussite en engageant le processus constitutionnel devant garantir la pérennité de l'Etat et de ses institutions et en évitant de sombrer dans les phases transitoires qu'il qualifie de «dangereuses». Il insiste à ce que soient choisis les candidats qui répondront aux «préoccupations des citoyens et comprendront les enjeux de l'heure. De son avis, ces locales constituent «le grand enjeu et la bataille locale à gagner au profit d'un développement local au service des citoyens». Abdelaziz Belaïd, président du Front El Moustakbel, a lui aussi été de la partie. Il a plaidé depuis Tamanrasset pour l'adoption d'un discours de campagne qui soit simple et compréhensif par le citoyen lambda. Il souligne que la gestion locale passe inéluctablement par des alliances exigeant de mettre de côté les appartenances politiques, car il est question de servir un citoyen qui s'impatiente et se soucie pour l'avenir de sa cité. En somme, les postulants pour ces élections locales ont commencé timidement leur campagne, en attendant les prochains jours qui seront assurément plus animés.

■ Karima Alloun

REJET DE DOSSIERS DE CANDIDATURE

Une pratique favorisant les indépendants, *selon les partis*

Les partis politiques entament leur campagne électorale en prévision des locales du 27 novembre prochain, avec des listes de candidature faisant l'objet d'un tri «strict», réduisant ainsi leurs chances de rafler le nombre souhaité des sièges dans les futures assemblées communales et de wilaya. Face aux rejets en série des dossiers de candidature, certaines formations politiques étaient contraintes même de se retirer de la course électorale. Tandis que d'autres y voient une «nouvelle pratique politique» favorisant les candidats indépendants au détriment des partis. Pour Tayeb Zitouni, SG du RND, l'exclusion des candidats du parti sans motifs «convaincants» est un honneur pour ces derniers. «Concernant les candidats dont les dossiers ont été rejetés pour des raisons avérées et irréfutables, nous comprenons qu'il s'agit des cas d'opportunistes, qui ont voulu tenter leurs chances. Mais nous comptons malheureusement des candidats parmi les vrais militants du parti qui ont été lésés», regrette Zitouni. «Il faut savoir que cette injustice a touché principalement des personnes qui font partie des 30% de la population qui croient au processus électoral et non de ceux qui guettent les coups d'Etat pour s'emparer des institutions», poursuit-il dans le même sillage. Pour sa part, le Mouvement El Bina d'Abdelkader Bengrina fait état de multiples entraves rencontrées sur le terrain depuis le début de l'opération électorale, auxquelles l'article 184 du code électoral vient en rajouter une couche. Selon les assertions d'Abdelouahab Kalaï, membre de l'instance électorale nationale du parti, les dispositions de cet article ont été interprétées selon la compréhension de chaque délégation locale de l'Anie. «Le Mouvement a dû faire face à plusieurs entraves d'ordre juridique et administratif au niveau local», estime Kalaï. «Nous avons constaté que le nombre des formulaires de parrainage a été très limité, ce qui a entraîné un retard énorme dans les procédures relatives à cette étape. Cependant, nous avons pu rassembler 400.000 signatures nous permettant de et couvrir la moitié de l'ensemble des communes», précise-t-il. Kalaï considère que le maintien des actuelles Assemblées locales en fonction contredit le principe d'égalité des chances pour les partis en lice, dans la mesure où des entités partisanes dominent la majorité des collectivités locales et exercent le contrôle sur l'opération électorale au niveau des APC et des APW.

Le MSP d'Abderrazak Makri, voit que «les derniers rejets des dossiers de candidature visent à casser la compétitivité du Mouvement sur la scène politique». « L'exclusion des partis se veut une pratique politique qui tend à consacrer la vision du parti unique dans le cadre d'un multipartisme», dénonce Makri. Pour le chef du MSP, les motifs invoqués concernant le rejet des dossiers de candidature ne sont pas «convaincants», et encore plus grave, certaines de ces salves de rejet sont «préjudiciables», de son avis, à la carrière politique et la vie sociale des candidats exclus. Le «criblage» de l'Anie n'a pas épargné les partis du courant des «démocrates», à l'image du FFS décidé, cette fois-ci, d'aller à la conquête des Assemblées locales après avoir boycotté l'Assemblée nationale. Selon le membre de l'instance présidentielle du parti, Hakim Belahcel, le FFS a vu plus de 70 cas de rejet de ses meilleurs candidats aux locales, disqualifiant près de 10 listes de candidature. Il dénonce le fait qu'on veut «salir la réputation des militants du parti connus pour leur intégrité et probité dans la gestion des affaires des collectivités». Selon le cadre dirigeant du FFS, l'actuelle loi électorale, à travers l'article 184, tend à fabriquer des élus locaux sur mesure.

■ Aziza Mehdid

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

PRÉSENCE TIMIDE DANS LES ESPACES D'AFFICHAGE

LES EXPLICATIONS DES PARTIS

Les listes électorales propres aux candidats ont connu une présence «timide», jeudi, dans les espaces d'affichage qui leur sont consacrés. Des animateurs de la campagne imputent cette situation à «un retard» dans l'approbation de certaines listes électorales. Une tournée dans plusieurs communes d'Alger montre que les espaces d'affichage sont «quasi vides», contre une présence «notable» d'une affiche de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), qui exhorte les citoyens à participer aux prochaines élections locales. Pour le directeur de la campagne électorale du Mouvement El Bina, Abdelouahab Kali, l'absence d'affiches «est une affaire d'organisation», motivée par le retard accusé par l'ANIE dans l'acceptation de quelques listes. L'affaire ne concerne pas uniquement la capitale où le Mouvement propose 26 listes APC et une liste APW, mais plusieurs wilayas .

Des formations politiques imputent cette situation à «un retard» dans l'approbation de certaines listes électorales.

«La validation en retard des listes de wilaya, après l'aval des tribunaux administratifs, est une des anciennes pratiques que nous croyions révolues», a soutenu M. Guelaï. «Certaines listes acceptées sont en phase d'impression et seront distribuées une fois l'impression parachevée». Pour sa part, Larabi El Safi, représentant du RND, a affirmé que le problème de pression qui s'exerce actuellement sur les différentes imprimeries a effectivement contribué au retard dans l'obtention des affiches pour les listes de candidats du parti, ajoutant que la question n'est pas seulement liée aux imprimeries, mais aussi «au problème du retard dans l'obtention de l'accréditation des listes électorales de la part de l'ANIE et leur officialisation, tout en poursuivant le remplacement de certains noms qui ont été radiés des mêmes listes».

Il a rappelé qu'«il est prévu que la première semaine de la campagne électorale, qui dure 21 jours, passe sans réellement compter sur les affiches publicitaires des listes électorales du parti, compte tenu des raisons susmentionnées».

Début timide de la campagne électorale

La campagne électorale pour les élections locales du 27 novembre a été lancée timidement ce jeudi et plusieurs partis politiques n'ont enregistré aucune activité durant les deux premiers jours.

Karim Aimeur - Alger (Le Soir) - Au premier jour de la campagne électorale, les partis participants au scrutin du 27 novembre ont évoqué plusieurs questions liées au développement local et à la lutte contre la corruption. En meeting à Oum-el-Bouaghi, le secrétaire général du Rassemblement national démocratique (RND), Tayeb Zitouni, a souligné que «l'élimination de l'argent sale de la pratique politique est un principe indiscutable».

«Nous sommes pour l'élimination de l'argent sale de la politique car cette pratique ne sert ni le pays ni la démocratie», a-t-il lancé, ajoutant que «le RND a commis des erreurs dans le passé, que nous reconnaissons et dont nous assumons la responsabilité».

À Mostaganem, où il était en campagne, le président du Mouvement national El Binaa, Abdelkader Bengrina, a estimé que les prochaines élections locales constituent une occasion de rompre avec les pratiques du passé. «Ces échéances seront un rendez-vous de rupture avec les pratiques d'exploitation de la fonction électorale, la dilapidation de l'argent public et l'octroi de privilèges injustifiés à ceux qui n'ont pas droit, notamment lors de la distribution des logements, de terrains, du foncier agricole, touristique et industriel et la corruption dans l'attribution de marchés publics», a-t-il dit. Il a ajouté que ces élections devront conférer la transparence et l'intégrité dans la gestion des deniers publics, rationaliser les dépenses, booster le développement, créer de la richesse et impliquer les citoyens dans la gestion des affaires locales. De son côté, le secrétaire général du parti du Front de libération nationale (FLN), Abou Fadl Baâdji, a choisi Tissemsilt pour le lancement de son périple. Lors d'un meeting, il a indiqué que le programme électoral de son parti est basé sur l'encouragement de l'investissement local lié au développement économique des communes, notamment dans les secteurs de l'agriculture, le tourisme et les services. Il a précisé que l'objectif de sa formation politique à travers ces élections est de réaliser le développement économique local, soulignant qu'à ce titre, les prochaines locales revêtent une importance particulière pour atteindre cet objectif. Il a affirmé, en outre, que l'autre objectif du parti est de «préserver sa position de première force politique du pays», faisant savoir que le FLN prend part à cette course électorale locale au niveau de 1 238 communes et 55 wilayas.

Pour sa part, le président du Front El-Moustakbel, Abdelaziz Bélaïd, a entamé sa campagne électorale à partir de la wilaya de Tamanrasset, où il a plaidé pour l'adoption de méthodes de persuasion et de dialogue pour gagner l'électorat.

Dans son discours, il a mis l'accent sur la nécessité d'une cohésion dans l'action des élus, quel que soit leur courant politique, afin de faire consensus en vue d'une gestion judicieuse des nouvelles assemblées élues.

Le parti du Front El-Moustakbel véhicule un message basé sur « le changement des comportements, des mentalités et des méthodes, en vue de construire une Algérie forte, et ce, à travers le choix judicieux de militants du parti, disposant de compétences scientifiques et jouissant d'une moralité sans faille, pour attirer autour d'eux les citoyens dans les différentes wilayas », a souligné M. Bélaïd.

Les chefs de certains partis politiques n'ont pas encore entamé la campagne électorale. C'est le cas du FFS, dont les dirigeants animeront aujourd'hui leur premier meeting dans la wilaya de Boumerdès.

K. A.

Le Soir D'ALGERIE